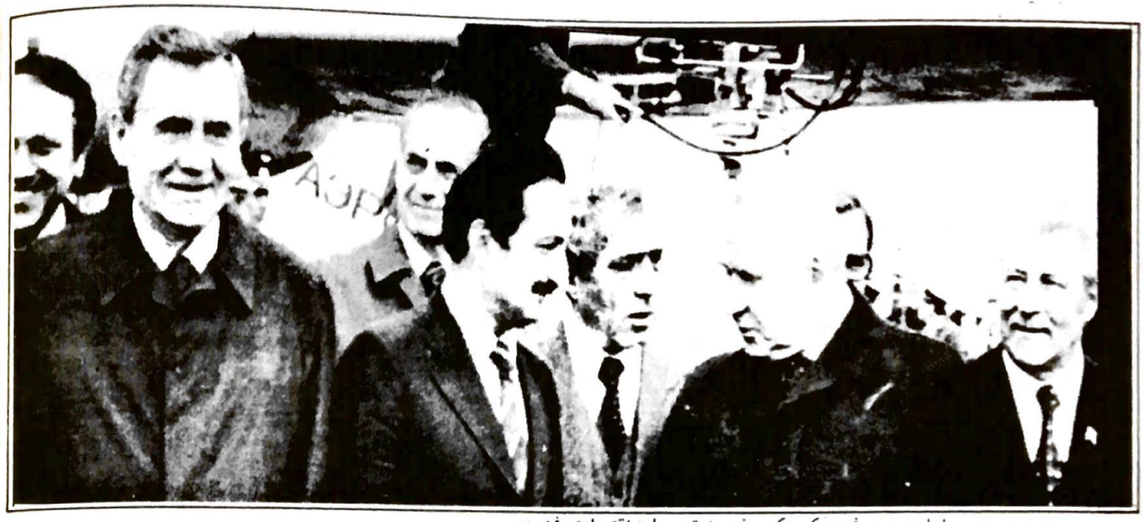

اجاويد بين غروميكو وكوسيغين : تعاون اقتصادي فحسب

## تركيا الاطلسية بعد ٣ سنوات من الحظر الاميركي

احـــاويـــد:

# سياسة انفراج خاصة لا تؤثر على دور تركيا في الحلف

في الاسبوع الماضي صوت مجلس النواب الاميركي باكثرية ٢٠٨ اصوات مقابل ٢٠٥ اصوات لصالح رفع الحظر المفروض على شحن الاسلحة الاميركيه الى تركيا ، الذي فرض سنة ١٩٧٥ ، في اثر غزو تركيا لجزيرة قبرص واحتلال جزء منها ، مستخدمة الاسلحة الاميركية . وبذلك يكون مجلس النواب الاميركي، قد اقر بدوره ، وباكثرية ضئيلة جدا ، القرار الماثل الذي كان قد اتخذه مجلس الشيوخ الاميركي قبل اسبوعين . ويعتبر هذا القرار انتصارا رئيسيا يحققه الرئيس كارتر ، الذي بذل جهودا كبيرة لضمان اكثرية تؤيد رغبة ادارته في رفع الحظر عن تركيا ، بحجة انه لم يف بالغرض الذي فرض من اجله . لكن تركيا العضو في حلف شمال الاطلسي ، وتركيا المرتبطة بالبنتاغون الاميركي ، هي تركيا التي ترغب ادارة كارتر في استرضائها ، واستعادة ثقتها واستعادة ما جمد من علاقات معها .

ومما لا شك فيه ان القرار الذي اتخذه اخيرا ، مجلس النواب الاميركي ، هو قرار يصب في مجرى «تعزيز امن الولايات المتحدة » بحسب تعبير الرئيس كارتر . ولكن الاكثرية الضئيلة جدا ، التي ايدت رفع الحظر ، تظهر مدى قوة الجماعة الضاغطة اليونانية في مبنى الكابيتول التي رغم ما بذلته من جهود ، لم تنجح في منع تمرير القرار ، بل نجحت في ربطه بشرط واحد سيبقى حبرا على ورق : فكما اشترط الكونغرس في موافقته على رفع حظر شحن الاسلحة الى تركيا ، اشترط مجلس النواب في قراره الماثل بان يتم رفع الحظر بشرط ان يؤكد الرئيس كارتر كتابة ، وليس شفهيا ، صدق نية التحركات التركية لسحب القوات من الجزيرة واستئناف محادثات السلام حول قبرص، كدليل على تقدم باتجاه تسوية قضيتها . وهذا الشرط هو ما يفسر البرودة التي قوبل بها القرار في انقره من جانب حكومة بولند اجاويد التي رات في الخطوة نواحي « ايجابية » واخرى « غير واقعية » . ولكن هذا لا يمنع حقيقة حظر شحن الاسلحة الاميركية اليها قبل ثلاث سنوات ، قد اثمرت .

فخلال السنوات الثلاث التي انقضت على اتخاذ الكونغرس الاميركي ذلك القرار كوسيلة للضغط على انقره من اجل سحب قواتها التي تحتل جزءا كبيرا من جزيرة قبرص ، ومن اجل مرونة اكثر في مواقفها من شروط تسوية المشكلة القبرصيه ، خلال هذه السنوات ، حصلت تغييرات في الجانب التركي بدت للوهله الاولى ، وكأنها ظواهر قطيعة بين تركيا وحليفتها التقليديه الاولى ، الولايات المتحدة ، وبالتالي بين تركيا وحلف شمال الاطلسي - ولطالما كان هذا الارتباط التركي العسكري ، بالولايات المتحدة وبالتحالف الغربي الاستعماري ، موضوع التنديد الاساسي للقوى التقدمية في تركيا ، ولكن ما لبث طابع المناورة ان ظهر ، واكد بان نظام الحكم في تركيا ليس في وارد فك ارتباطه بالتحالف الاطلسي ، ولكنه في وارد ترفيع مركز تركيا في اعين الحلفاء ، وخاصة في اعين الولايات المتحدة ، والتاكيد عليها بانها يجب ان تأخذ الحليف التركي في عين الاعتبار اكثر مما كانت تفعل في السابق . وضمن هذا الاطار تدخل زيارة رئيس الوزراء التركي الى موسكو في شهر حزيران الماضي ، وما نتج عنها من اتفاقيات تجارية واقتصادية ، تظهر نية انقره بتوسيع هامش استقلاليتها كعضو في نادي التحالف الاطلسي ، وقدرتها على انتهاج سياسة وفاق مع الجار السوفياتي بغض النظر عن اثارة المشاعر في واشنطن .

### ورقة القواعد الاميركية

لقد حرصت انقره منذ ان اتخذ الكونغرس الاميركي وبفعل ضغوط الجماعة الضاغطة اليونانية في واشنطن ، قرار حظر شحن الاسلحة الى تركيا، على استغلال مركزها المميز في الاستراتيجية العسكرية لحلف شمال الاطلسي وللبنتاغون الاميركي. ويمكن تصوير هذا المركز المميز بالايجاز التالي : ان طول الحدود التركية - السوفياتية يبلغ ٦١٠ كلم . ابتداء من البحر الاسود ، تلتف هذه الحدود جنوبا ، عبر سهول وجبال ، وتلتقي عند نهر ارباكاي ، وتعلو حتى قمة جبل ارارات . والحدود التركية - السوفياتية هي من اكثر الحدود المحمية في العالم ، وهي تشكل الاقاصي الشرقية لحدود حلف شمال الاطلسي ، حيث القوات التركية والسوفياتية في حالة تأهب متواصلة. والتحصينات التركية هناك ليست تحصينات مرئية ، فهي في قلب الجبال الجرداء ... وفي الصيف الماضي ، توجه الفنيون والمهندسون السوفيات والاتراك ، الى نهر ارباكاي من اجل بناء سد ضخم سيصبح في الامكان بعد انجازه ، ري ٨٠٠ الف دونم من الحقول على الجانبين ، هذا بينما يقوم فنيو تركيا وارمينيا السوفياتية بمد خطوط ستنقل الطاقة الكهربائية الى شرقي تركيا البائس والمتخلف بالمقارنه . ان هذين المشروعين مؤشران على ان حالة التاهب العسكرية المتواصله على حدود البلدين المشتركه ، لم تعد تعني ان جانبا يتوقع عدوانا من الاخر ، وان شيئا من الجدية في كلام رئيس الحكومه التركي اجاويد ، عن حدود سلام وصداقه . تماما كجديته في نفي تاثير العلاقات التركيه المتحسنه مع موسكو ، على علاقه تركيا في حلف شمال الاطلسي .

هذا الموقع لتركيا استغله اجاويد سنة ١٩٧٥ عندما رد على قرار الكونغرس « غير الودي » باغلاق عدد من المنشات العسكريه الاميركيه على الاراضي التركيه . وقد اعلن اجاويد آنذاك ، بان إعادة فتح وتشغيل هذه القواعد الاميركية يعتمد على اجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة حول اتفاقية دفاعية جديدة . وكان قد تم الغاء اتفاقية التعاون الدفاعي المعقودة في سنة ١٩٦٩ بين البلدين ، في اثر قرار الحظر الاميركي. وكانت اتفاقية جديدة قد وقعت في سنة ١٩٧٦ ، لكن لم يتم اقرارها ، واضطرت ادارة الرئيس كارتر الى وضعها على الرف بانتظار ظروف ملائمة اكثر .. ودأبت انقره منذ اغلاق القواعد العسكرية الاميركية على اراضيها ، تضغط بهذه الورقة لحمل واشنطن على التراجع عن خطوة اتخذتها الولايات المتحدة بحق « حليف » ، وكانت ضربة معنوية ايضا لنظام حكم طالما تبجح بدوره كحصن دفاعي حصين للعالم « الحر » ، وبعلاقته الوثيقة مع الولايات المتحدة وطالما جابه قوى المعارضة التقدمية واليسارية المعادية للامبريالية الاميركية، والداعية الى اخراج تركيا من التحالفات العسكرية مع البنتاغون وحلف شمال الاطلسي .

ان غزو تركيا لجزيرة قبرص في صيف عام ١٩٧٤ ، واحتلالها منذ ذلك الوقت لجزء كبير من هذه الجزيرة ، كان نتيجة مخطط يستهدف التخلص من نظام حكم الرئيس الراحل المطران مكاريوس ، الذي رفض باستمرار تحويل الجزيرة الى قاعدة لحلف شمال الاطلسي في المتوسط . وقد جاء الغزو التركي ليقسم الجزيرة وليفرض وجودا عسكريا تركيا فيها ، ملائما للمخطط الاطلسي الذي ظل قائما رغم فشل تحقيقه على مدى سنوات طويلة. وبدا واضحا من سلوك واشنطن انها تنظر بعين الرضى والارتياح لما آلت اليه الجزيرة ، برغم قرار الحظر الذي اتخذه الكونغرس الاميركي بسبب عوامل لا تتعلق بالاستراتيجية العسكرية الاميركية في منطقة المتوسط . ولم يكن الثمن الذي اضطرت الولايات المتحدة الى دفعه مقابل هذا التطور « الملائم » ، اكثر من ورطة الازمة التي نشبت بين الحليفين الاطلسيين ، اليونان وتركيا ، بسبب قبرص ، والتي من شأنها ان تترك اثرا سلبيا على تماسك حلف الاطلسي في منطقة تحظى باولوية اهتمام الولايات المتحدة كاكبر قوة امبريالية . فقد كان على واشنطن دفع محادثات السلام بشأن قبرص لنزع الفتيل عن العلاقات اليونانية - التركية ، وايضا لخلق حجة للادارة ازاء الكونغرس الاميركي ، من اجل اقناع الاكثرية في مجلسيه بضرورة رفع الحظر عن شحن الاسلحة الى تركيا لانها حجر زاوية في استراتيجية البنتاغون وفي الاستراتيجية الاطلسية .

### ورقة حلف الاطلسي

ورغم تعثر كل هذه المحاولات بسبب التعنت التركي الذي يفضح حقيقة النوايا التوسعية التركية ( والنوايا الاطلسية المعادية لسيادة قبرص وشعبها ) فقد تمكنت ادارة كارتر اخيرا ، من حمل الاكثرية في مجلسي الشيوخ والنواب ، على الموافقة - ولو المشروطة - برفع الحظر عن تركيا. وقد لعبت المناورات التركية دورها في عملية الاقناع - وهذه المناورات لم تعط تركيا فقط القرار



بولند اجاويد : تأكيد الارتباط بحلف الاطلسي

الاميركي برفع الحظر ، والذي انتظرته طويلا ، بل ايضا اتفاقيات اقتصادية وتجاريه تعود عليها بفوائد جمة ، مع الاتحاد السوفياتي - هذا اضافة الى المساعدة الفنية لتركيا التي وعد بها الاتحاد السوفياتي مؤخرا ، في مجال التنقيب عن النفط ، وفي مجال محطات الطاقة النووية .

لقد كانت زيارة رئيس الوزراء اجاويد لموسكو في شهر حزيران الماضي ، في ناحية من نواحيها ، ذروة المناورة التركيه ، ولعبة انقره ، بورقة حلف الاطلسي . فبالاضافة الى الفوائد التي يجنيها حكم بولند اجاويد من الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدها مع الاتحاد السوفياتي خلال زيارته ، فانه من ناحيه اخرى ، كان يقول لحلفائه الاطلسيين ان ثمة جهة اخرى لها الثقل الذي يعرفونه ،يمكن ان تلبي تلك الحاجات التي قصر الحلفاء الاطلسيون في تلبيتها لتركيا ، وليظهر ايضا ، لهؤلاء الحلفاء ، بان لتركيا هذا القدر من الهامش الاستقلالي في سياستها في ضوء عضويتها في حلف شمال الاطلسي ، وفي حلف السنتو ، وان الحكومة معنية باتباع سياسة الانفراج على طريقتها الخاصة والملائمة لها .

لقد كان اجاويد اليميني الليبرالي ، رئيسا للحكومة التركية عندما اتخذت انقره قرار غزو قبرص واحتلال جزء منها . وقد سقط اجاويد لفترة ، حكمت خلالها حكومة سليمان ديميريل ( « حزب العدالة » اليميني المحافظ ) ، ليعود اجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري مجددا ، في اواخر السنة الماضية ، من دون ان يتغير شيء على صعيد الموقف التركي من المشكلة القبرصية، وعلى صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة . فحكومة ديميريل لم تكن بالطبع ، اقل تعنتا بشأن قبرص من حكومة اجاويد ، هذا ، بينما كانت الادارة الاميركية تنشط مساعيها باتجاه تسوية «ملائمة» في قبرص ، تمكنها من التوجه نحو الكونغرس طلبا لرفع حظر شحن الاسلحة الى الحليف التركي.

واستأنف اجاويد لعبة الانتظار . اذ لم يكن في توجهه نحو الاتحاد السوفياتي يقلل من الاهمية التي يعلقها على اعادة انضواء تركيا تحت مظلة حلف شمال الاطلسي ، الذي يعتبره ( مثل حزب العدالة ) ركيزة من الركائز الاساسية لنظام الحكم القائم في تركيا . والوثيقة الجديدة التي وقعها في موسكو ، في حزيران الماضي، تؤكد اتفاق الطرفين على « تعزيز علاقات الجوار الحسنة والتعاون الودي بين البلدين » ، اما الالتزام الوحيد بنبذ اللجوء الى استخدام القوة او العدوان ، فقد جاء في الوثيقة كنص ماخوذ عن اتفاقية مؤتمر هلسنكي النهائية ، هول الامن الاوروبي - بمعنى اخر ، لم تتضمن الوثيقة اي اشارة الى تعاون سياسي ، رغم المخاوف الغربية التي رافقت زيارة اجاويد الى موسكو .

وتجدر الاشارة هنا ، ان توجه اجاويد في زيارته الرسمية الى الاتحاد السوفياتي ، قد سبقه محادثات اجراها مع حلفائه الغربيين ، بون ، لندن ، وواشنطن . في هذه المحادثات يمكن ايجاز ما كان يقوله اجاويد لحلفائه بعبارة واحدة : اذا لم يهب الغرب لمساعدة تركيا في حل مشكلاتها فان هناك امكنة اخرى يمكن التوجه اليها ... ولكن ذلك لم يكن يعني اكثر من حقيقة لم ينفها اجاويد ، وهي انه ما زال لا يثق او لا يرتاح ، الى اعتماد تركيا الكامل ، في دفاعها ، على حلف الاطلسي او على الولايات المتحدة ، وان على تركيا ان تسعى لسياسة انفراج خاصة بها .

وحقيقة ان توجه حكومة اجاويد نحو موسكو عادت عليها باتفاقيات اقتصادية هامة لكنها ابقت تركيا بثبات في حلف شمال الاطلسي، حقيقة عبر عنها اجاويد نفسه ، عندما قال بان زيارته الى موسكو ادت الى علاقات اوثق بين البلدين ، رغم ان الطرفين يقبلان بانهما اعضاء في احلاف مختلفة ، واضاف بان هذه العلاقة لن تؤثر على علاقة تركيا في حلف الاطلسي . لكن هذا لا يعني بدوره ، ان واشنطن تنظر بعين الرضى الى مثل هذا التوجه ، او انها مطمئنة الى تأكيدات اجاويد. ومن هذا المنظار يجب قراءة سعي ادارة كارتر الحثيث ، لدى الكونغرس الاميركي من اجل الغاء قرار حظر شحن الاسلحة لافساح المجال امام انقشاع الغيوم الملبدة في سماء علاقاتها مع الحليف التركي .